

د. خالد العبدالقادر

عميد كلية الإدارة والاقتصاد

جامعة قطر

Email: k-alabdulqader@qu.edu.qa

حتمت التغييرات التي طرأت على سوق النفط في أن تعيد حكومات دول مجلس التعاون حساباتها وخاصة في جانب سياساتها الانفاقية. وكان ذلك بعد حدوث خلل في موازينها التجارية والجارية جراء انخفاض اسعار النفط من متوسط يزيد على الـ 100 دولار في السنوات التي سبقت منتصف 2014 لينخفض المتوسط إلى ما بين 40 و 50 دولار في 2015 و 2016. ولو قمنا بمراجعة لكل عناوين الجرائد الخليجية في كل السنوات التي شهدت انخفاضا حادا في اسعار النفط كسنوات 1984 و 1998 و 2008 ثم 2015 سنلاحظ ان نفس العناوين هي نفسها تتكرر، والتي تبين المشكلة والمعاناة وايضا تكرار السياسة التقشفية من تخفيض للنفقات وتسريح للوظائف وتأجيل للمشاريع. ما يدل على ان دول مجلس التعاون لم تتجح بشكل جدي في وضع سياسة اقتصادية تحافظ على مستويات نمو مستقرة أو نامية في كل سنة.

وقد اثبتت التجربة التي خاضتها الدول النفطية ابتداء من نهاية 2014 والى اليوم على ان الموازنات الحكومية في الأجل القصير والمتوسط يجب ان تأخذ في الاعتبار سعر 40 دولار لبرميل النفط. وذلك بالرغم من ان السياسة التقشفية الحالية التي تبنتها دول مجلس التعاون قد ساعدت عن طريق خفض النفقات إلى تحقيق نقطة تعادل ما دون السعر المعتمد للنفط في موازاناتها.

وإذا كان هناك أي فائض في موازينها جراء ارتفاع سعر البرميل لأعلى من سعر 40 دولار فينبغي أن توجه إلى صندوق الاستقرار الاقتصادي الذي يستهدف تحقيق مستويات تعوض هبوط معدل النمو السنوي للاقتصاد.

ولا بد من أن تضع السياسة المالية في دول المجلس في خططها توقعات جادة بأن سعر النفط قد ينخفض بشكل أكبر على المدى المتوسط والطويل، وخاصة مع انتشار تكنولوجيا استخراج النفط الصخري وخاصة في الدول المستوردة للنفط.

وبعد حدوث أزمة اسعار النفط واشتدادها مع بداية 2016 فمن الواضح أن سعر النفط كان عند مستوى مقاومة ما بين 35 و 40 دولارا للبرميل، فكان ذلك انعكاسا على ان من تبقى في السوق من منتجي النفط الصخري هم من سيستمر عند ذلك المستوى الأدنى للنفط.

وبالتالي نستطيع القول إن سعر 40 دولار هو سعر التكلفة الدنيا الحالية للانتاج الصخري من النفط، ومن كان من منتجي النفط الصخري تكلفته اكبر من ذلك كان قد خرج من سوق النفط. ويقدر العدد الحالي من منصات انتاج النفط الصخري بحوالي 320 منصة حفر جارية في الانتاج بعد ان سجلت في 2014 حوالي 1600 منصة انتاج، وقد ساعد خروج تلك المنصات على تقليل تخمة المعروض من النفط. ولكن يجب ان نعلم ان عودة تلك المنصات الى السوق شيء ممكن حيث تم مؤخرا اضافة عدد من منصات انتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة مع توجه سعر البترول نحو سعر الـ 50 دولار، علما بأنه ما زال هناك عدد كبير من منتجي النفط الصخري في حالة صدمة وحالة اجراء ترتيبات وتسويات قاسية مع البنوك الممولة لهم في امريكا، الامر الذي قد يسهل عودتهم أو استمرارهم في الانتاج والضح في السوق.

كذلك، فإن استمرار وجود تحسينات تكنولوجية وتشغيلية في الأجل المتوسط، مع وجود سياسية على مستوى الحكومة الأمريكية داعمة للإنتاج الصخري وايضا تحفيز سوق التصدير لديها، ستكون تلك العوامل مشجعة في استمرار وجود منتجي النفط الصخري وضخهم الانتاج في السوق .

وبالرغم من أن انكماش فائض عرض النفط كان بسبب خروج عدد من منتجي النفط الصخري من سوق النفط ووجود اضطرابات انتاجية فنية وبيئية في عدد من الدول المنتجة، فإن البطء الشديد في تعافي أسعار النفط كان بسبب عدة عوامل منها ضعف الطلب الصيني على النفط بسبب ضعف التصدير لديها، وكذلك مشاكل هيكلية و مالية في السوق الصيني، وأيضا بطء نمو الاقتصادي العالمي واستمرار حالة الترتيب الداخلي في البيت الاوروبي بعد خروج بريطانيا، وكذلك بطء استجابة الاقتصاد لمحفزات الدعم التي تم تبنيها مؤخرا .

وخلاصة القول، ان سعر النفط الحالي الذي يتراوح بين 40 و 50 دولار، لن يوجد له مسببات في ارتفاعه الا عدة عوامل مثل زيادة النمو العالمي وتعافي اقتصاديات الصين واوروبا وزيادة التنسيق بين اوبك والدول المصدرة للنفط خارج اوبك. اما عوامل استقراره وانخفاضه في الاجل المتوسط فمرتبط بدخول منتجين جدد وبتكاليف اقل من 40 دولار في انتاج النفط الصخري واستمرار زيادة معدلات الانتاج والطاقة الانتاجية في ايران والدول النفطية الاخرى. وعلى حكومات دول المجلس اتباع سياسة جريئة ومتوازنة بين معدلات نمو اقتصادياتها وانفاقها الحكومي وايضا بتنوع وتنمية مصادر الدخل لاقتصادياتها خارج اطار سوق النفط.